الصباح الاقتصادية
17
العدد 1856 - السنة السابعة
الخميس 9 رجب 1435 - الموافق 8 مايو 2014
Thursday 8 May 2014 - No.1856 - 7th Year

أغلقت في المنطقة الخضراء إثر عوامل إيجابية متعلقة بالاقتصاد الكويتي

مؤشرات البورصة تعكس روح التفاؤل داخل السوق

ساهمت مجموعة من العوامل الايجابية على مجريات تداولات جلسة سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» أبرزها إصدار أحدث التقارير الدولية الايجابية عن أوضاع الاقتصاد الكويتي.

وجاء ذلك أيضا إثر بعض المتغيرات الفنية المتعلقة بأوضاع بعض الشركات لاسيما القيادية التشغيلية ما عمل على بث موجة من التفاؤل الايجابي داخل اوساط السوق عكسته المؤشرات الرئيسية الثلاثة التي أغلقت في المنطقة الخضراء.

وكان واضحا من مسار أداء السوق الدخول على أكثر من سهم من الاسهم التشغيلية حيث ظهرت قوة شرائية كبيرة من خلال الطلبات عليها فضلا عن الاداء الايجابي لاسهم القطاع المصرفي في طريق يؤكد استمرار الارتدادات الفنية المتلاحقة التي شهدها السوق منذ جلسة الأمس وإن كان التباين بارزا في الساعة الاخيرة من عمر الجلسة وقلص بعض النشاط للمحافظ المالية.

في موازاة ذلك بدت حالة الترقب والانتظار من جانب كبار المضاربين لانتهاز الفرص المواتية من خلال التحركات العشوائية التي دأب عليها صغار المتداولين كما تبدى أيضا ارتفاع القيمة النقدية المتداولة من خلال احد اهم اسهم الخدمات المدرج في السوق ما رفع حجم السيولة بشكل كبير لاسيما في فترة المزاد. وشهد السوق تداولات شبه قياسية على سهم احدى شركات الاتصالات المهمة في السوق بسبب امتلاكها نسبة حصص اضافية عبر الاستحواذ على احدى شركاتها في دولة خليجية ما يعني ان الاقبال على هذه الاسهم سيستمر لفترة مقبلة ما جعله عرضة للتجميع والدخول عليه من جانب الكثير من المتداولين الكبار قبل الصغار.

البورصة تستعيد جزءا من عافيتها

ويتوقع أن تشهد الجلسة الختامية للاسبوع غدا استمرارا لعمليات جني الارباح على الأسهم القيادية والثقيلة والتي شهدت ارتفاعات متتالية على مدار جلسات الاسبوع الاول من مايو الجاري كما سيكون لاسلوب التجميع نصيب في هذه الجلسة حيث ترغب العديد من المحافظ والصناديق الاستثمارية في دخول اسبوع جديد باستراتيجية جديدة وفق العرض والطلب.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» قد اغلق مرتفعا 5.19 نقطة ليغلق عند مستوى 2.7419 نقطة وبلغت القيمة النقدية نحو 4.38 ملايين دينار تمت عبر 4193 صفقة نقدية وكميات اسهم بلغت نحو 8 .184 مليون سهم.

بعد الاجتماع الـ 98 للجنة التعاون المالي والاقتصادي الخليجي

الصالح: موافقة بالإجماع على تذليل العقبات أمام «الاتحاد الجمركي»

أنس الصالح

قال وزير المالية انس الصالح ان الموضوعات جميعها التي طرحت في الاجتماع 98 للجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي حظيت بموافقة كل الدول المشاركة وتم الاتفاق على كل موضوعات جدول الاعمال وتنسيق الجهود لسرعة الانجاز خصوصا ما يتعلق بمشروع الاتحاد الجمركي الخليجي.

واضاف الوزير الصالح على هامش الاجتماع ان المجتمعين كافة اتفقوا على تذليل العقبات كافة التي تقف امام تحقيق الاتحاد الجمركي الخليجي ضمن الموعد المحدد له موضحا انه تم تكليف اللجان الفرعية والفنية تقديم كل الدراسات لتحقيق هذه الغاية التي تعتبر هدفا رئيسيا لدول المجلس.

ولفت الى توافق كبير ساد الاجتماع حول الموضوعات المطروحة وتم الاتفاق على العمل على تذليل كل العقبات والعوائق التي تقف امام تحقيق الطموحات والامال الخليجية.

وكان الامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني قد اعرب عن الامل في ان يساهم اجتماع اللجنة في تحقيق المواطنة الاقتصادية وتعزيز مسيرة التعاون من اجل تحقيق آمال وتطلعات مواطني دول المجلس.

وقال الزياني في كلمته امام الاجتماع ان للجنة التعاون المالي والاقتصادي دورا بارزا في تعزيز مسيرة العمل الاقتصادي المشترك والمسؤوليات الملقاة على عاتق هذه اللجنة كبيرة لتحقيق اعلى مراحل التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

واضاف ان مسؤولية اللجنة تتمثل في تجاوز العوائق التي تعترض انجاز الوضع النهائي للاتحاد الجمركي و تفعيل العمل بقرارات السوق الخليجية المشتركة وفق توجيه قادة دول المجلس لتحقيق آمال وتطلعات مواطني المجلس والتعامل بكفاءة مع التطورات والمستجدات الاقليمية والدولية.

وبين ان الوصول للوضع النهائي للاتحاد الجمركي المتمثل في ازالة العوائق الجمركية وغير الجمركية لانتقال السلع بين الدول الأعضاء مع ابقاء الرقابة في الجانبين الامني و«الحجري» تنفيذا لما ورد في الاتفاقية الاقتصادية هو هدف تسعى دول المجلس لتحقيقه منذ عام 2003.

«التجارية» تحقق أرباحا تتخطى المليون ونصف المليون دينار عن الربع الأول

صرح عبد الفتاح محمد رفيع معرفي - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة التجارية العقارية أن نتائج أعمال الشركة خلال الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2014 اسفرت عن تحقيق صافي أرباح بلغت 1.671.094 د.ك «فقط مليون وستمائة وواحد وسبعون الفا واربعة وتسعون دينار كويتي». كما أشار إلى أن الشركة حافظت على الزيادة المستمرة في الايرادات التشغيلية والمتمثلة في إيرادات الإيجارات والفندق، حيث بلغ إجمالي إيرادات العقارات وإيراد الفندق 4.85 مليون دينار كويتي للثلاثة أشهر المنتهية في 31/3/2014، مما يعكس النمو القوي بالإيرادات بنسب تبلغ 13.7 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وأضاف أن الشركة التجارية العقارية قد فازت بجائزة أفضل شركة معلنة لنظام الحوكمة بدولة الكويت للعام 2014 «The Best Corporate Governance – Kuwait» وذلك للعام الثاني على التوالي والصادرة عن «وورلد فاينانس» WORLD FINANCE بالمملكة المتحدة والتي تتمتع بخبرة عريقة تمتد لما يزيد عن 230 عاما في مجال الصحافة المالية وتتمتع بالاستقلالية والحيادية وهي تهدف إلى التعريف بالمؤسسات الرائدة والمنظمات المتميزة في مختلف القطاعات والصناعات على مستوى العالم وتعد الشركة التجارية العقارية هي الشركة الوحيدة بدولة الكويت التي حصلت على تلك الجائزة لعامين على التوالي.

ونوه معرفي أن الشركة التجارية العقارية قامت بإطلاق مشروع ذي لوبي «The Lobby» الأول من نوعه في دولة الكويت، والذي يقام في مجمع برج التجارية، حيث يهدف هذا المشروع إلى دعم الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة وتقديم المساعدة اللازمة لهم من خلال توفير مساحات لمزاولة نشاطهم بقيمة إيجارية رمزية. ويتكون هذا المشروع من 3 مراحل تم تأجير المرحلة الأولى منها بالكامل وجاري البدء باستقبال ودراسة طلبات المرحلة الثانية والثالثة حيث سيتم افتتاح المرحلة الأولى من «ذي لوبي» في شهر يونيو والمرحلة الثانية في شهر سبتمبر 2014.

«الدولي» يدعم أنشطة وفعاليات جمعية سعدالعبدالله التعاونية

جاسر النجدي يسلم شيك الدعم

في إطار جهود بنك الكويت الدولي المتواصلة في خدمة المجتمع ودعم الفعاليات والنشاطات الاجتماعية والتعاونية المختلفة، قدم البنك مساهمة مادية لجمعية سعدالعبدالله التعاونية ، لدعم أنشطة الجمعية الاجتماعية.

حيث يعتبر بنك الكويت الدولي دعمه للقطاع التعاوني بصورة عامة هو دعم مستحق، لقطاع إستطاع من خلال منظومة تضم قرابة 50 جمعية تعاونية أو سوق مركزي، موزعين في كافة أنحاء البلاد، أن يضطلع بدور حيوي وفاعل في ترسيخ وإقرار إستراتيجية الأمن الغذائي والتموينى والإستهلاكي لكل سكان الكويت من مواطنين ومقيمين دون إستثناء، وتأمين إحتياجاتهم اليومية والإستهلاكية.

ويذكر أن بنك الكويت الدولي يواصل نهجه الثابت في دعم وتنمية مؤسسات المجتمع الكويتي ضمن إطار التزامه بمسؤوليته الاجتماعية، حيث يبذل «الدولي» جهودا حثيثة لتعزيز مساهماته الاجتماعية في كافة الميادين، مطلقا المبادرة تلو الأخرى، في إطار برامجه الاجتماعية، التي دأب عليها منذ انطلاقته المتجددة وتحوله إلى بنك يعمل وفق الشريعة الإسلامية السمحاء منذ يوليو من عام 2007.

ارتفاع الأرباح الصافية لـ «مشاريع الكويت» بنسبة 20 في المئة

أعلنت شركة مشاريع الكويت «القابضة» عن تحقيق صافي ربح بقيمة 10.3 ملايين دينار «36.6 مليون دولار أمريكي» أو 7.14 فلوس «2.54 سنت أمريكي» للسهم الواحد، وذلك للأشهر الثلاثة الأولى من عام 2014 بارتفاع نسبته 20 في المئة بالمقارنة مع ربح بقيمة 8.6 مليون دينار كويتي «30.2 مليون دولار أمريكي» أو 6.04 فلوس «2.12 سنت أمريكي» للسهم الواحد للفترة المقابلة من العام الماضي. وارتفعت الإيرادات الإجمالية للأشهر الثلاثة الأولى من العام بنسبة 19 في المائة لتصل إلى 137 ملايين دينار كويتي «486 مليون دولار أمريكي» بالمقارنة مع 115 مليون دينار كويتي «404 مليون دولار أمريكي» في الربع الأول من عام 2013.

وسجلت الأرباح التشغيلية للشركة قبل المخصصات ارتفاعاً بنسبة 23 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام لتصل إلى 34 مليون دينار كويتي «121 مليون دولار أمريكي» بالمقارنة مع 27.7 مليون دينار كويتي «97 مليون دولار أمريكي» خلال الفترة المقابلة من عام 2013.

وارتفع مجموع الأصول في الربع الأول من 2014 ليصل إلى 9 مليارات دينار كويتي «32 مليار دولار أمريكي» من 8.6 مليارات دينار كويتي «30.5 مليار دولار أمريكي» كما في نهاية عام 2013.

وفي معرض تعليقه على هذه النتائج قال الرئيس التنفيذي لقطاع الإستثمار في شركة مشاريع الكويت طارق عبدالسلام إن نتائج الربع الأول من عام 2014 تعكس التوقعات بخصوص الأرباح التي أعلنت عنها الشركة خلال منتدى الشفافية الذي عقدته مؤخرا.

وأضاف عبدالسلام « كما اعلنا خلال منتدى الشفافية الذي عقدناه أخيراً فإن نتائج الربع الأول من العام تعكس توقعاتنا باستمرار شركاتنا الرئيسية بتحقيق معدلات نمو بارقام مزدوجة في 2014. وفي هذا المجال فقد نجحت شركاتنا الناشطة في قطاعي الخدمات المالية والإعلام بزيادة أرباحها بنسبة 12 في المئة و211 في المائة على التوالي بالمقارنة مع الأشهر الثلاثة الأولى من 2013، بينما ارتفعت أرباح شركاتنا العاملة في القطاع الصناعي بنسبة 43 في المئة خلال الفترة نفسها. وقد ساهمت هذه الزيادة بارتفاع إيراداتنا وارباحنا بنسبة 19 في المئة و20 في المائة على التوالي على أساس سنوي، وتشكل اتجاهات النمو هذه في مختلف القطاعات التي نعمل بها مؤشرا إيجابيا على الأداء الإيجابي الذي نتوقع أن نحققه في عام 2014».

أكد أن حجم الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالمشاريع لا يلبي الطموح

العبدالرزاق: تحقيق التنمية يتطلب تعديل المنظومة الاقتصادية كاملة

- ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري فهو الأساس والحلقة الأهم في التنمية
- وجود فرص استثمارية ومناخ أفضل في الخارج سبب هجرة الاستثمارات الكويتية
- المجتمع الكويتي به الكثير من العناصر النزيهة التي يمكن أن تنفذ المشاريع بأمانة
- اتحاد العقاريين يعكف على وضع البرامج الحقيقة والواقعية لحل المشكلة الإسكانية

عبد اللطيف العبد الرزاق

أكد رئيس مجلس الإدارة في شركة البلاد للاستثمار العقاري «إحدى شركات مجموعة الامتياز للاستثمار»، وأمين صندوق اتحاد العقاريين، عبد اللطيف موسى العبد الرزاق أن حجم الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص في المشاريع التنموية بالكويت لا يلبي الطموح، مشيرا إلى أن المشاريع التي طرحت خلال السنوات الماضية، سواء بنظام الـ«B.O.T» أو «P.P.P»، لم تكن مغرية ومشجعة للقطاع الخاص ليشارك فيها، وهذا مرده إلى أن القوانين المنظمة للشراكات وفق هذه الأنظمة كانت منفرة للقطاع الخاص، يضاف إلى ذلك أن بعض الأمور الفنية في طرح مناقصات المشاريع لا تشجع القطاع الخاص على الدخول في هذه المشاريع.

وأضاف العبد الرزاق في لقاء مع برنامج «البورصة اليوم» على تلفزيون «الوطن» أن اتحاد العقاريين عقد خلال الفترة الماضية أكثر من مؤتمر لبحث سبل تفعيل هذه الشراكة، وسيكون مؤتمر «دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية الأساسية 2014» الذي ينظمه الاتحاد في دورته الـ 12 والمقرر انعقاده في 11 مايو الجاري، ضمن سلسلة المؤتمرات التي يعقدها الاتحاد لتفعيل هذه الشراكة، خصوصا الشراكات التي تتم وفق قانون الـ«B.O.T» الذي صدر في 2008، وطالبنا كثيرا خلال المؤتمرات السابقة بضرورة تعديله، حيث انه بعد معوق رئيسي امام تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فنظرة المشرع في هذا القانون تقوم على وضع مزيد من التقييد للقطاع الخاص في هذه المشاريع، نظراً لما يروجه البعض عن تفكير القطاع الخاص في الربحية فقط على حساب المصلحة العامة، وهذه النظرة قد تنطبق على فئة محدودة من القطاع الخاص، وعلى شركات معينة ارتكبت تجاوزات في الماضي، ولا يمكن تعميمها على القطاع الخاص ككل، فالكثير من شركات القطاع الخاص تلتزم بمعايير الشفافية والمصداقية في تنفيذ أي مشروعات توكل اليها، والقطاع الخاص له دور فعال وهام في التنمية بما يحقق استفادة الدولة والقطاع في ذات الوقت، ويصل بالمشاريع لمراحل النجاح التي تحقق الرفاهية والخدمة المتميزة للمواطن، لذلك النظرة العامة للقطاع الخاص يجب أن لا تقاس على بعض الشركات التي تجاوزت.

تعديل المنظومة الاقتصادية

وأكد العبد الرزاق، أن تحقيق التنمية يتطلب تغيير المنظومة الاقتصادية كاملة، من ناحية التشريعات والقوانين، وحجم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وطريقة الأداء الحكومي، وكيفية الاستفادة من العمالة المدربة، كذلك لابد من تغيير المفهوم العام لدى المواطن عن مشاريع التنمية، ودور القطاع الخاص فيها، فهذه المشاريع وضعت لتحقيق الرفاهية للمواطن، وتلبية متطلباته واحتياجاته، والأقدر على القيام بهذا الدور هو القطاع الخاص عبر التنافس الشريف لتقديم الخدمة الأفضل، والمؤكد أن سيطرة الحكومة على كل الأنشطة أصبح أمر من الماضي في غالبية الدول، فالعديد من الدول بدأت تترك كثير من الأنشطة والخدمات للقطاع الخاص لتشغيلها، بما يمتلكه من قدرة أفضل على الإدارة وتقديم خدمات أفضل.

وشدد على ضرورة تعديل بعض التشريعات والقوانين، من أجل تحقيق تكامل بين القطاعين العام والخاص، وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، مؤكدا أن تحقيق الرغبة السامية لسمو أمير البلاد بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري يتطلب تعديلات تشريعية وتعليمية، والتركيز في المنظومة التعليمية على التخصصات التي تخدم هذا التوجه، من أجل خلق كوادر تحقق الهدف المنشود، فالاهتمام بالعنصر البشري هو الأساس والحلقة الأهم في التنمية.

المستثمر المحلي والخارجي

وعن عزوف المستثمر الكويتي عن الاستثمار في الداخل، يرى العبد الرزاق أن هذا الأمر مرده إلى وجود فرص استثمارية أفضل في الخارج ، ومناخ استثماري أفضل من السائد في الكويت، فالبيئة الاستثمارية في الكويت طاردة للمستثمر الكويتي، ولقد احتلت الاستثمارات الكويتية مراتب متقدمة في أكثر من دولة، إذ تأتي استثمارات الأفراد من الكويت في المرتبة الثانية في دولة الامارات بعد المستثمرين من المملكة العربية السعودية، وكذلك تحتل استثمارات الكويتيين المرتبة الثانية في المملكة العربية السعودية، بعد استثمارات الولايات المتحدة الامريكية، وكثير من رؤوس الأموال الكويتية تذهب إلى الأسواق الخارجية التي توفر فرص استثمارية جيدة، لذلك على الحكومة التفكير في المستثمر المحلي، وبحث كيفية توطين الاستثمارات المحلية داخل البلاد والحيلولة دون هروبها إلى الخارج .هذا بالنسبة إلى المستثمر المحلي، أما بالنسبة للمستثمر الأجنبي، فالكويت تحتاج لتطوير التشريعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي، وتطوير الجهات المعنية بجذب الاستثمار الخارجي، ففي حين نجد دول الجوار خصصت وزارة كاملة تعنى بشؤون الاستثمار الأجنبي، أو هيئات مستقلة تتبع الحاكم مباشرة تعمل على تسهيل كل ما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، ما زلت الكويت تدير هذا الملف عبر إدارة صغيرة تابعة لإدارة عامة، وهذا يوضح أسباب تفوق هذه الدول علينا في جذب الاستثمارات الخارجية، وإن كانت الحكومة بدأت أخيرا تستشعر هذا الأمر، وهي حاليا بصدد انشاء هيئة معنية بالاستثمار الأجنبي، وهذا تقدم جيد ومطلوب.

تطوير القوانين

وبخصوص تحركات الجهات الممثلة للقطاع الخاص من أجل تطوير القوانين، أكد العبد الرزاق أن ممثلي القطاع الخاص مثل، اتحاد العقاريين، واتحاد المصارف، واتحاد الشركات الاستثمارية عقدوا لقاءات متعددة مع جهات معنية لبحث تطوير القوانين وتفعيل الشراكة بين القطاعين، مبينا أن اتحاد العقاريين عقد لقاءات متعددة مع أعضاء اللجنة المالية واللجنة التشريعية بمجلس الأمة، لإيصال وجهة نظر الاتحاد كممثل للقطاع الخاص في تعديلات قانون الـ«B.O.T»، والوصول إلى الصيغة الأفضل لهذا القانون، وقد توصلنا إلى مراحل جيدة في تعديلات القانون، والآن المسودة الأخيرة للقانون بمعية اللجنة المالية، ولابد في هذا المقام أن نشيد بتعاون أعضاء اللجنتين المالية والتشريعية في تبني هذه الآراء، ولكن هناك ضغوطات تواجهها اللجنة المالية من أجل عدم فتح المجال بشكل واسع امام القطاع الخاص للمشاركة في هذه المشاريع، وناتي هذه الضغوطات من بعض الأطراف التي تعتقد أن فتح المجال بشكل واسع امام القطاع الخاص للمشاركة في المشاريع سيعطي مجالاً أوسع للتلاعب، لذلك نؤكد أن هذا الهاجس في غير محله، فالمجتمع الكويتي به الكثير من العناصر النزيهة التي تعمل لصالح المجتمع، والتي يمكن أن تنفذ هذه المشاريع بنزاهة تامة وكفاءة عالية.